IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 3, June 2023

Received: 21/04/2023 **Accepted:** 16/05/2023 **Published:** 01/06/2023

THE REALITY AND CHALLENGES OF WOMAN IN THE ALGERIAN LABOR MARKET

Semroud KAMEL [1]

Researcher, University of Ouargla, Algeria

Abstract

Through this research paper, it aims to understand the reality of women in the Algerian labor market and to review the most important challenges facing women in it, trying to shed light on their role in the process of sustainable economic development, as a real partner contributing to building and enriching the human, political, economic and social experience. And the extent of the impact of social and cultural factors with their values, customs, traditions, folklore and social control, and on the other hand the awareness and level of education and health of women and the degree of their contribution to social and economic institutions in light of social progress and the openness of cultures and technological development taking place, despite the interest of the Algerian state and its encouragement of women's work through Enacting legislation and advocacy policies for that, and worked to provide the appropriate climate, encourage and stimulate innovation and investment, instill the spirit of entrepreneurship and open the way for all genders.

Key words: Active Category, Development, İnvestment, Employment, Unemploymen.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.20.3

[1] kamel.srd@gmail.com

واقع وتحديات المرأة في سوق العمل الجزائري

سمرود كمال

الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر

الملخص

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى فهم واقع المرأة في سوق العمل الجزائري واستعراض أهم التحديات التي تواجه المرأة فيه، محاولين تسليط الضوء على دورها في العملية التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتبارها شريك الحقيقي مساهم في بناء واغناء التجربة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية بما تحمله من قيم وعادات وتقاليد وتراث شعبي والضبط الاجتماعي، ومن جانب أخر وعي ومستوى التعليمي والصحي للمرأة ودرجة مساهمتها في مؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التقدم الاجتماعي وانفتاح الثقافات والتطور التكنولوجي الحاصل، هذا الرغم الاهتمام الدولة الجزائرية وتشجيعها لعمل المرأة من خلال سن التشريعات وسياسات المناصرة لذلك، وعملت على توفير المناخ الملائم وتشجيع وتحفيز الابتكار والاستثمار غرس روح المقاولاتية وفتح المجال لكل الجنسين.

الكلمات المفتاحية: الفئة النشطة، التنمية، الاستثمار، التشغيل، البطالة.

المقدمة

عرفت الجزائر منذ.استقلالها تطور ملحوظ في المشاركة النسوية في الحياة العامة ومثلت احد الركائز التغير الاجتماعي والاقتصادي، إذ يظهر أن مواكبة المرأة الجزائرية لمسار التغيير الحاصل انعكاسا لدورها الفعال في مختلف الميادين، سواء تعلق الأمر بالأسرة أو العمل أو التعليم أو الحياة السياسية، ويركّز هذا العمل على تبيان المكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي وفي المجتمع الحديث في ظل التحوّلات الاجتماعية التي عرفتها المجتمع الجزائري من جهة، وموقف الدولة الجزائرية | وسياساتها إزاء ترقية المرأة لجعلها عضو فاعل في المجتمع.من جهة أخرى.

كما أن الوضع الحالي لسوق العمل الجزائري مناسب لخلق عملية تنمية اقتصادية مدمجة ومستدامة، وهي العملية التي تكتمل بإدماج فئات المجتمع المختلفة من الجنسين في سوق العمل، ويتطلب مشاركة الجميع بحيث تعتبر المرأة جزء من هذا الكل الذي لابد له من عمل بشكل متكامل وخاضع لقوانين ومبادئ الكفاءة والعدالة، مع حماية جميع أطراف العملية الاقتصادية سواء كانوا أرباب عمل أم عمّالا.

ولقد عملت الجزائر على إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطت لها مكانة التي تستحقها، حيث يمنع التشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التميز يرتبط بالجنس في التشغيل. إذ جاء في المادة 36 من الدستور (الرسمية، 2016، صفحة ص10)

كما تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، فهدف هذه الدراسة هو معرفة تطور عمل المرأة في الجزائر، ودراسة توزع عمل المرأة وإبراز مختلف المؤشرات الديمغرافية لسنتي 2018و 2019.

فعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور المرأة في التنمية إلا أنه لا يزال أمامهن العديد من المعوقات والتحديات التي تحتاج إلى المزيد من التدابير للمشاركة الفعالة في النشاط الاجتماعية والاقتصادية،

وعلى هذا الأساس فانه يمكننا أن نقترح الإشكالية التالية للإلمام الجيد بكل جوانب هذه الدراسة:

ما هو واقع وتحديات المرأة الجزائرية في سوق العمل؟.

I.1- منهجية الدراسة: تم الاعتماد على أسلوب المنهج التاريخي لدراسة واقع وتحديات المرأة في سوق العمل الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة التحولات الديمغرافية والتطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على الفئات العمرية للسكان بالأخص مابين 15-64 سنة، هذا باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان وسوق الشغل خلال فترات زمنية متسلسلة2019/2018، كما تم استعمال المنهج الاستقرائي ومنهج كمي من معدلات ديموغرافية وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية التي طرحت في البحث.

II- وضعية ودور المرأة الجزائرية: مرت وضعية المرأة الجزائرية أربعة مراحل نلخصها في ما يلي:

- المرحلة الأولى في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي عمت في هذه الفترة ثقافة العربية التقليدية فكان دورها مقتصر داخل البيت لإنجاب والتربية الأولاد والتزامها بالاحتشام والتحجب كما كان معروف تقبلها لتعدد زوجات.

- المرحلة الثانية أثناء السيطرة الفرنسية، زاد تشدد المرأة الجزائرية بمبادئها والمحافظة على تقاليد من أجل المحافظة على التراث الذي عمل المستعر محو و اندثاره،كما أنها لازمت البيت لتتفادى المستعمر حفاظا على شرفها.

- المرحلة الثالثة مرحلة شهدت اندلاع الثورة التحريرية التي ساندت فيها الرجال بحيث انخرطت فيها المرأة الجزائرية جنبا إلى جنب مع الرجل.و مشاركته على حمل السلاح والجهاد وتحملها لمسؤوليات عدة نتيجة غياب الزوج نتيجة وفاته أو في سجون

- المرحلة الرابعة بعد الاستقلال والتي تميزت بتحسن في المستوى المعيشي كما حدث تطور على مستوى العقليات ونتج عنها عدة من التغيرات وتحولات الاجتماعية والثقافية وفي شتى الميادين كما زادت نسبة التحضر الذي كان نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي للجنسين خاصة المرأة مما زاد نشاطها خارج البيت لتوظيف مكتسباتها ومؤهلاتها علمية ومهنية في ظل ديناميكية التغير الثقافي مما جعلها تسعى وتبحث عن مكانة جديدة لها في المجتمع يكن لها الاحترام ونوعا من الاستقلالية.

II.1. وضعية المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي: كانت المرأة الجزائرية في المجتمع القديم مرتبطة بتقاليد وعادات المنطقة، وتشغل وضعا ومكانة أقل بالمقارنة بالرجل وللاطلاع على وضعيتها كان لابد من انطلاق من لرجل بغض النظر عن موقفها سواء كان قبلت أو رفضت أو ثارت في عالم يحكمه الرجل وانشأ خصيصا لأجله وله أفضلية لأنه الأب والأخ والعم والزوج لهم القرار وهم من يديرون شؤونهم.

وعرف المجتمع في النموذج التقليدي بكبر حجم الأسرة أي أسرة ممتدة التي بدورها تضم عدة أسر ذات الروابط القرابية والمعيشية مشتركة، ولكل فرد منها دوره ومركزه داخل وحدتها المغلقة،تميزت هذه الوحدة الاجتماعية بالمركزية القرار وتوجيهية والتعلق بالتقاليد وتقديس نظام القرابة التقليدي وبالتالي فان هذه وحدة تضم الأجداد والأعمام والخالات والأخوال يتلقوا تربية واحدة ولهم نفس الأخلاق والقيم والعادات ونفس طرق الحياة.

كما انه يتقلد مبدأ السلطة فيها على أساس السن والجنس، لهذا فقد كانت السيادة العائلية تؤول دائما للذكر الذي يشترط فيه أن يكون ينتمي إلى وحدتها القرابية والأكبر سنا بين أفرادها والأكثر حنكة، لان الذكر في إطار العائلة التقليدية يحتل مكانة عالية لأنه المحافظ على اسم العائلة وممتلكاتها، يصبح هذا الابن يتمتع بنفس الصلاحيات الكاملة من احترام وطاعة التي كانت لوالده في حالة غيابه،على عكس الإناث اللواتي لهن مكانة أدنى فرغم مشاركته لزوجته في إعطائها المسؤولية الداخلية للمنزل، إلا أنها تبقى خاضعة لأوامره وتوجيهاته وإرادته، كما أن الأم تحتل ثانويا.

من الاعتقاد السائد لعائلة الجزائرية التقليدية على أن كثرة الإنجاب كقوة للعائلة وضمان استمرار وبقاء اسمها والحفاظ على ثروتها، كما يعتبرون الأولاد مكسب لابد منه ومصدر رزق في المستقبل والحصول على مكانة اجتماعية وبالتالي استقرار نفسي ومادي واجتماعي وما كان ملاحظ على ان المولد ان كان ذكر يستقبل بفرح باعتباره رجل المستقبل والخليفة والوارث والحامل للاسم العائلة ،بينما ولادة الأنثى لا تستقبل بنفس الحماس الذي يخصص للذكر لأن مستقبلها مرهون دائما بوضعية عائلتها أو زوجها، كما تشعر الأم خاصة إذا كان ميلاد الإناث متكرر لأنه قد يهدد مكانتها والعكس إذا كان المولود ذكر. كما ان البنت الجزائرية تترعرع منذ صغرها في وسط تحيط به مجموعة من القيم والتقاليد وخاصة الحياء والطاعة والاحترام وعدم الاختلاط مع الذكور لأن شرف العائلة مرتبط أساس بفضائلها وأخلاقها سواء كان ذلك قبل زواجها أو بعده، إذ تربي البنت على الحذر والخوف من العالم الخارجي فتربية الفتاة تتجه نحو الداخل وتربية الوالد تتجه نجو الخارج تجعل منها مرآة محل احترام وتقدير من طرف الجميع وتتلقى بدورها في مراحل الأولى من التنشئة الاجتماعية الحنان والمحبة بنفس الدرجة التي يتلقاها الولد ويحرص كذلك على تلقين أبنائها التعاليم الإسلامية

وبمجرد أن تتجاوز الفتاة مرحلة الطفولة وتدخل مرحلة النضج تقوم الأم بتلقينها أهم المبادئ الأولية في الاقتصاد المنزلي وأهم الواجبات الاجتماعية التي يجب أن تلتزم بها، حتى تكون زوجة صالحة قادرة على تحمل مختلف المسؤوليات التي تناط لها.وتحثهم على الزواج المبكر بحيث تجعل الأم الزواج من أهم أهداف البنت فهو يمثل العلاقة الوحيدة التي تضمن سترها واستقلاليتها عن عائلتها الخاصة ، حيث كانت تخضع لسلطة أبيها وإخوتها الذكور وأمها قبل زواجها، ثم تخضع بعد ذلك إلى سلطة زوجها وحماتها وأقارب زوجها الآخرين الذين يفوقونها سنا وتلعب دورا أكثر فعالية ومن هنا تجدد وضعيتها، وتعد خصوبة المرأة من أهم المميزات الضرورية التي تزيد من رفع شأنها لأن مصيرها داخل العائلة التقليدية مرتبط بالدور البيولوجي الذي يكمل أنوثتها بإنجابها مباشرة بعد زواجها، وتترسخ مكانتها داخل العائلة أكثر احترامها في العائلة بواسطة إنتاجها الديموغرافي، وكلما أعطت عدد أكبر من الأبناء الذكور أكثر من البنات كلما زاد تحسن وضعها في عائلة زوجها، وبعد قضاء المرأة عمرها في خدمة صالح العائلة الأبوية أي أنها قامت بتربية أولادها وتزويجهم فتجني ثمار جهودها بحيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب وتنال احترام الجميع وهنا يكبر دورها وتصبح كلمتها مسموعة وتتخذ بعض القرارات العائلية. (عيساوي، مارس 2020 ، صفحة ص165)

ومن جانب أخر فقد أثرت الفترة الاستعمارية بتدهور وضعية وحجب المرأة الجزائرية وحبسها في وضع يسود الجهل وحياة الانعزال مما لم يسمح لها القيام بأي دور في تطور المجتمع، بحيث أن بقائها في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل أن لا تصطدم مع المستعمر وحتى لا تكون على اتصال مباشر بالمعمرين، فهي منذ نشأتها مكلفة بالحفاظ على شرفها الذي هو شرف العائلة. ولكن مع الثورة التحريرية عوضت المرأة الجزائرية بعض ما تخلفت عنه وأصبحت مثالا عالميا يحتذى بها خاصة فيما يتعلق بالمقاومة والتضحية إذ أثبتت المرأة الجزائرية جدارتها في حرب التحرير وجدت المرأة نفسها مجبرة على الخروج إلى خارج البيت فهي إما مجاهدة أو قائمة على شؤون عائلتها في غياب الزوج.

2.II. وضعية ودور المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث: تغيرت الوضعية المرأة الجزائرية بعد الاستقلال نتيجة تحسن الوضع الأمني والمعيشي والصحي للمجتمع الجزائري بصفة عامة و استفادت من قرارات السياسية ومخططات التنموية تم فيها التشجيع على تدريس المرأة ورفع مستواها العلمي والفكري ووعيها السياسي مع ظهور النخبة الجزائرية والوعي القومي وازدادت المطالبة بضرورة تعليمها، إلى جانب تكوين العديد من الجمعيات النسائية في حياة المرأة الجزائرية مناضلة، إلا أنها حافظت على وضعيتها الاجتماعية القديمة وأحصنت نفسها وأفراد عائلتها بتعاليم دينها ومتطلبات عادات وتقاليد مجتمعه، كما تبوءت مراكز ومكانة نتيجة المؤهلات العلمية والمهنية التي تحصلت عليهم مما خول لها ان تنافس الرجل في عدة مجالات من أجل تحقيق رغباتها طموحاتها ومما عزز هذا ارتفاع مؤشر التحضر وتطور التكنولوجي المتسارع وسهولة المواصلات.

ومن جهة أخرى ومن الناحية الديمغرافية أدى إقبال المرأة على العمل خارج البيت الى انخفاض مستويات الخصوبة نتيجة لتنظيم النسل ومباعدة ما بين الولادات هذا لارتفاع التزامات المرأة المتزوجة خارج المحيط الأسرة أكثر من داخلها وبالتالي عدم قدرتها التوفيق بينهم أما النساء اللواتي في سن الزواج يفضلن تأخير سن الزواج بسبب إكمال الدراسة أو تحقيق طموح معين الذي من وراءه نوع من دعم الذي تتخذه من أجل حصول على نوع من استقلالية المادية على الأقل وحصول على مكانة اجتماعية تثبت وجودها تحقق وتفرض احترامها، مما أدى إلى تغير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة وتبادل الأدوار بين الرجل والمرأة.

وبالتالي فان وضعية المرأة الجزائرية المعاصرة أصبحت أقل انعزال بالمقارنة بما سبق فلها أحقية في مزاولة تعليم ومواصلة دراسات عليا ودخول عالم الشغل فكان لها نوع من الاستقلال مادي كما انتهجت تخيط في تنظيم الإنجاب أو تأخيره لتفرغ لأولويات ترى فيه تحقيق لطموحاتها وبالتالي نقول إن مرآة قد اكتسبت خصائص مغايرة لما كانت عليه سالفا من ناحية الاستقلالية والانفتاح على العالم الخارجي على حساب الأسرة وأولوياتها.وأدوارها الأساسية سواء الإنجابية أو التنشئة الاجتماعية

3.II.التغيرات الديمغرافية في المجتمع الجزائري:

1-3.II- تطور السكان في المجتمع الجزائري:يعتبر عدد السكان وتركيبته سواء من حيث الجنس والعمر ذات أهمية كبيرة لتجسيد تنمية اجتماعية واقتصادية و ذلك نظرا لدور الذي يلعبه أفراد المجتمع كل من مكانه من أجل

تحقيق التطور، فهم يساهمون بشكل فعال في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية في كل المجالات ،و يعرف السكان على أنهم: "عدد الأفراد الموجودين داخل حدود الدولة معينة من المواطنين والأجانب المقيمين إقامة دائمة،بالإضافة إلى مجموع الأشخاص المنتمين إلى هذه الدولة بغض النظر عن كونهم موجودين أو غير موجودين.

تميز المجتمع الجزائري بعد الاستقلال بخصوبة ذات مستويات عالمية اذ بلغ 8 أولاد للمرأة الواحدة وهي خصوصية لا يرجع مردّها إلى سياسات حكومية لتشجيع الولادات، بقدر ما نتجت عن اقتصاد ريعي سمح عمليّاً برعاية السكان فتحسن المستوى المعيشي والصحي للأفراد. وخلال عقدين، انهارت الخصوبة لانتهاج الأزواج وسائل التنظيم النسل وارتفاع الوعي الصحي والمستوى التعليمي لهم . لكن منذ العام 2000، شهد الجزائر تطوراً معاكسا للخصوبة، إذ عادت إلى الارتفاع فاحتواء الأزمة والعنف السياسي قد ساهما في ازدياد عدد الزيجات (341 ألف زواج انعقد عام 2009، مقابل 280 ألف عام 2005، لو تم مقارنة مساحة الشاسعة البلاد مع تطور حجم السكان نراه مقبولا نوعا ، ولكن الغير مقبول هو عدم تكافي وتوافق النمو الديمغرافي مع النمو الاقتصادي والتنموي من تأخرت في تبني برامج سياسة سكانية و تفعيلها إلى نهاية السبعينات فالنظرة التي كانت أحسن وسيلة للتنمية. هذا الشعار الذي تبنته الجزائر في الندوة العالمية للسكان في بوخارست رومانيا في سنة 1974 1974 ليتم لا حقا إعادة النظر في المسألة الديمغرافية و التي مكنت المجتمع الجزائري من تحقيق نتائج ايجابية تجسدت بالخصوص في تراجع المحسوس في مستويات الخصوبة و يعتبر مؤشر الخصوبة من العوامل الأساسية في تحديد شكل التركيب العمري للسكان و انخفاضه قد يكون له الأثر الايجابي على مستوى النمو الاقتصادي بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان في سن العمل و انخفاض عدد السكان المعالين؛ مما قد يتيح أداء سريعا للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ارتفاع مستويات الادخار والاستثمار. فالمتتبع للمعطيات الإحصائية للسكان في الجزائر يلاحظ أن النمو السكاني مر بثلاثة مراحل متباينة أو خمس مراحل، حسب كيفية تقسيم الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الإحصائية التي تتعلق

لمرحلة الأولى: و هي مرحلة الركود و التراجع السكاني من 1830 إلى سنة 1886 عرفت التدني عدد سكان باستمرار حتى بلغ 2287000 سنة 1886 بعدما قدر سنة 1830 بحوالي 3 ملايين و بسبب الأمراض والأوبئة و الحروب الاستعمارية و الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر.

المرحلة الثانية: و هي مرحلة النمو السكاني البطيء بين 1887 إلى 1960 و هي مرحلة تمتاز بزيادة قليلة للسكان، حيث سجلت زيادة تقدر ب 4 ملايين نسمة في مدة نصف قرن تقريبا حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية تقارب 0.45% إلى 1.7%

المرحلة الثالثة و هي مرحلة الانفجار السكاني، إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات و الارتفاع في معدلات المواليد حيث ازداد عدد المواليد بعد الاستقلال، و معدلات الوفيات تماثلت إلى الانخفاض لأسباب عدة و توفر الخدمات الصحية الزواج المبكر و تحسن الظروف المعيشية.

المرحلة الرابعة والتي بدأت سنة 1985 وستتواصل إلى نهاية سنة يومنا هذا فتتميز بتراجع نسبة النمو الطبيعي للسكان إلى (1.4 بالمئة سنة (2002) نتيجة انخفاض كل من نسبة الولادات ونسبة الوفيات. (ا، 2020).

II.3-2- تأخر سن الزواج: إن تأخر سن الزواج انعكس على الخصوبة في المجتمع الجزائري فظاهرة الخصوبة لأي مجتمع كان، لا تحدث بمعزل عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة فالمعتقدات و الأعراف و النظم

السياسية كلها من شأنها أن تؤثر في مستويات و اتجاهات الخصوبة و كذا مواقف الأفراد تجاه سلوكهم الإنجابي،،من ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين و مشاركة المرأة في العمل و الإقامة في المناطق الحضرية قد تؤثر على تأخر سن الزواج و على استعمال وسائل منع الحمل و تخفيض معدلات وفيات الأطفال خاصة على الرضع منهم مما قد يخفض بدوره من معدلات الخصوبة، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية للمرأة و الذي انعكس بالدرجة الأولى على سلوكها الإنجابي و خصوبتها،لأن زيادة فرص تعليمها جعلها أكثر وعيا بضرورة التحكم في الخصوبة، فالمرأة المتعلمة تختلف عن المرأة الأمية في حجم أسرتها عدد أفرادها، حيث تتعرض لعدة عوامل من تأخير في سن الزواج و تزايد فرص العمل و تغيير في الأفكار و و خروج مواصلة تعليمها الجامعي و حتى الدراسات العليا دفعها وبقوة على اقتحام عالم جديد و الحصول على وظيفة ذات أجر تعين به نفسها وأهلها وزوجها عند الحاجة، لذا فان تأخر سن الزواج من أهم عوامل تأخيره هو المستوى التعليمي المرتفع،حتى أصبحت أرقام مخيفة لتأخر سن الزواج التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، نتيجة سعي المرأة إلى إثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج، بالإضافة الي تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وكذلك تقليدية بحيث أن طموحها الزائد أدى بها إلى مجابهة شبح العبوسة وانعكس بذلك ديموغرافيا على مستويات الخصوبة، كما هو ملاحظ تغير في الأدوار فحدث خلل في الأدوار الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، فالمرأة تريد التعلم و العمل و الرجل ليحقق استقلاله المادي يلزمه مدة من الزمن و بين هذا وذاك فإن سن الزواج في تراجع مستمر بسبب ما فرضه التغير الاجتماعي على أفراد المجتمع الجزائري.

II.3.3- تغير أدوار وحجم الأسرة الجزائرية: لقد عرفت العائلة الجزائرية تغيرات كبيرة فبعدما كانت عائلة ممتدة تعيش في أحضانها عدة عائلات تحت سقف واحد كما،عائلة ذات امتداد أبوي يمثل فيها الأب أو الجد القائد الروحي للجماعة العائلة، لعل أهم سمات النظام الأبوي عموما، هو قيامه على علاقة السيطرة والخضوع، فالنظام الأبوي يتصف بالشمولية والاستبداد ورفض النقد والحوار، حتى أن إحدى مميزاته على هذا المستوى هي الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة التي لا سبيل إلى رفضها أو الشك فيها أو مراجعتها و نقدها. هناك إذن حقيقة واحدة مطلقة يمتلكها الأب إن في صورته البيولوجية أو الاجتماعية أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نجد أن النظام الاجتماعي التقليدي فقد الكثير من قوته، فمثلا نجد أن هناك العديد من المضامين الجديدة للتغير الاقتصادي والاجتماعي فالأب في وسط الأسرة يقوم بالمحافظة على قيم الأجداد ويحاول توريثها لأبنائه ويكون ذلك في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما أدى إلى حدوث تغير في النظام التقليدي الذي تسبب في نشوء صراع بين جيل الآباء وجيل الأبناء. وهي المهام والواجبات التي تقوم بها الأم والتي يكون متعارف عليها من قبل المجتمع،علماً أن الوظائف التقليدية للام إنما هي وظائف منزلية تتعلق بتدبير شؤون المنزل والعناية بالأطفال وتربيتهم والاهتمام بالزوج، فالمجتمع يتوقعها إن تؤدي واجبات وأعمال تخدم أسرة زوجها أي الأسرة الممتدة

تمثل الأسرة الحديثة إذن تهديدا للنظام الأبوي بالنظر للتحولات التي تحدثها في مكانة المرأة ووضعها الاجتماعيين حيث أن المستفيد الأول من وضعية التحول من نمط العائلة الممتدة والقبيلة إلى شكل الأسرة الحديثة هي المرأة. يحقق التعليم الحديث إلغاء احتكار الرجل للمعرفة، ويلغي أن تكون المرأة بحاجة إلى معيل وكافل هذا لمشاركتها في سوق العمل.

وهذا ما يتعزز الموقع التفاوضي للمرأة بشكل محسوس بإضعاف قبضة الرجل على موردين أساسيين من موارد القوة في المجتمع وهما؛ المعرفة والثروة اللذان يجسدان فرصا لتحقيق استقلال الفكر والفعل،كما أن تغير الدهنيات

كان ناتج لعوامل كثيرة منها انتشار الثقافة والتربية والتعليم بين النساء وشيوع العمل و التحضر وتطور حركة التصنيع،، حيث أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، فبعدما كانا يخضعان للمسؤولية الجماعية للأب والجد أصبح لهما حق التصرف في كل أمور حياتهما.

III.الوضع التعليمي مهني للمرأة الجزائري:

III-1- المرأة الجزائرية و التعليم:بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962 كان وضع التعليم عموما و تعليم المرأة على وجه الخصوص متدهورا للغاية هذا ناتج عن سياسات المستعمر التي كان هدفه تجهيل ونزع الهوية مما أنشرت أممية بشكل ملفت وبذا اتخذت قرارات وانتهجت مخططات تهدف الى توسيع التعليم ورفع مستوى وعي كلا الجنسين مع ضمان تعليم البنات خاصة في المناطق النائية، لذا حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل اهتمام،كما تم توسيع دور الوظائفي للمراة الجزائرية وبالتالي تمكنت من المشاركة في كافة مسارات التنمية سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي، فقد قدر عدد تلاميذ 300 ألف تلميذه مع بداية الستينات وحوالي 2000 تلميذ في الثانوي، أما في التعليم العالي فقد كان العدد بحدود 600 ألف طالبة فقط، ليتطور بعد ذلك نتيجة سياسات منتهجة ومجانية التعليم فقد قفز عدد التلميذات المقيدات في التعليم الابتدائي إلى أكثر من مليوني تلميذة مع مطلع التسعينات القرن الماضي كما تجاوز عدد تلميذات مرحلة التعليم المتوسط نصف مليون تلميذة مع بداية الألفية الثالثة بينما تعدى عدد الطالبات في التعليم الثانوي حوالي نصف مليون طالبة من إجمالي.2.1مليون طالب في الجامعة الجزائرية كما تشير الإحصائيات ان نسبة في المدارس الابتدائية 99% بالنسبة للذكور و 96 بالنسبة للإناث عدد التلاميذ والطلبة المسجلين بين 2006/2010).

وفيما يخص النساء، فقد أصبحن يمثلن قطاعا واسعا من النخبة المثقفة في المجتمع الجزائري إذ يشكلن 61 بالمائة من الحاصلين على شهادات التعليم العالي حسب الإحصائيات الأخيرة المتوفرة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل النساء أيضا 37 بالمائة في سلك القضاء و50 بالمائة من قطاع التربية و 53 بالمائة في القطاع الصحي و 32 بالمائة يتولين مسؤوليات سامية في الدولة، كما استفادت النساء من تشريعات وقوانين تحميها من أشكال العنف وتحرش.

وبرهنت المرأة الجزائرية على قدرتها في أداء أدوار عديدة جمعت فيها بين عملها المنزلي كزوجة وأم، وعملها كمواطنة تساهم في تنمية البلاد.، ومن الملاحظ تفوقها في كثير من الشهادات والتخصصات على الذكر، فحسب شهادات التعليم الأساسي، بلغت نسبة النجاح لدى الإناث سنة 2006 حوالي 63.99 % مقابل 36.01% للذكور، لقد عرفت مكانة المرأة الجزائرية تغيراً ملموساً من حيث المكانة والدور بعدما كانت تهيأ منذ الصغر للوظائف المنزلية وتحضر لتصبح زوجة، فوظيفتها ودورها الأساسي كان يتمثل في كونها أم وهو الدور الذي عليها ان تقوم به والذي سيرفع من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة، وخاصة إذا كانت منجبة لذكور، اذا يمكن القول ان نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة تغيرت عقليات واندثرت بعض التقاليد التي كانت ترفض عملها ضف الى تطور وتحسن المستوى المعيشي الذي والذي رافقه تطور تكنولوجي هائل سهل المواصلات أدت الى اكتساب أدوار جديدة وبلوغ مكانة اجتماعية.

III-2- الوضعية مهنية للمرأة الجزائرية:

أصبحت لدى المرأة الجزائرية قناعة تامة لدور العمل في التعبير عن مكانتها في المجتمع، فالمرأة العاملة أكثر أهمية وامتياز من المرأة الماكثة بالبيت، من حيث مشاركتها في عملية التنمية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي والحياة العامة ككل،فقد تغير واقعها المهني نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي واكتسابها لمؤهلات تخول لها مكانة اجتماعية، بعد ما كانت تعني من عوائق غالبها يتعلق بتقاليد المجتمع التي زالت نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية مما جعلها تفرض نفسها وتثبت جدارتها عن طريق التعلم ولكن كان هذا على حساب أدوارها الأساسية والتي هي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية لان سعيها نحو طموحاتها جعل منها تصطدم بشبح العبوسة نتيجة تأخيرها لسن الزواج الذي بدورة يقصر من فترة الخصوبة التي في أصلها محددة، رغم ان في غالب الحالات كانت مجبرة لحاجتها الاقتصادية التي كان دافعا قويا لخروجها للعمل من أجل إعالة نفسها وأسرتها مما جعلها تكتشف نفسها على أنها عضو منتج و فعال في نشاط الاقتصادي.

لذا فان تم تدقيق في عمل الأم فان غالبية الأمهات يعملن من أجل رفع المستوى الثقافي و الاجتماعي و الصحي لأفراد الأسرة، ومنهن من ينظرن إلى عمل الخارجي بأنه يساهم في تنمية روح الإحساس بتقدير الذات والتحرر النسبي من قيود الزوج و ملء الفراغ ، المتفق عليه انه خروج المرأة للعمل وحصولها على دخل واكتسابها الخبرة والوعي قد منح لها مكانة جديدة داخل الأسرة أثرت على تغيير وضعيتها ومكانتها كامرأة من منظور تقليدي إلى منظور حديث أهلها للخوض في ميادين شغل متخصصة كما وجدنا في عينتنا كالتعليم الطب، البحث العلمي الجيش، السياسية أو في مهن أخرى كالحلاقة، التجارة أو التنظيف.

III-2-1 - معدل المشاركة في قوة العمل: من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا أن معدل المشاركة في قوة العمل (معدل النشاط)في الفئة لأكثر من 15 سنة بنسبة 42 % وكان أغلبية للرجال بمعدل قدر بـ 66.8 %بالمقابل17.3 % بالنسبة للنساء،بحيث وتوزع هذا التقسيم حسب الفئات العمرية فنالت الفئة العمرية مابين (25-34) اعلى معدل لسنة 2019 مقدر بـ 32.1%لتنخفض الى معدل 21.3 بالنسبة للفئة العمرية (35-54)، بينما قدرمعدل النشاط للفئات التي تفوق 60 سنة بـ 1.4 %

جدول رقم 01: معدل المشاركة في قوة العمل (معدل النشاط)

	ذكور	إناث	مجموع
15سنة فما فوق	66.8	17.3	42.2
24-15	41.6	7.8	25.0
54-25	88.8	25.4	57.2
34-25	89.1	32.1	61.5
54-35	88.6	21.3	54.3
59-55	74.7	19.9	47.5
+60	15.9	1.4	8.6
59-55	60.8	8.5	35.9
64-55	47.5	6.5	27.7
+65	9.6	0.6	5.1

Source:O.N.S:Donnés statistiques 2019.N°879 (ONS, 2019)

III-2-2 – السكان النشطون: من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ ارتفاع في عدد العاملين بحيث قدر سنة 2019 بـ 11,281 مليون عامل بعد ما كان 11,048 مليون عامل سنة 2018 أي بزيادة قدرها 233الف عامل بنسبة 2.1% عدد المشتغلات سنة 2019 بـ 2.062 مليون امرأة بنسبة 18.3 من إجمالي القوى العاملة.

ومن الملاحظ أن معدل الشغل قد تطور بشكل طفيف مابين سنتين 2018و2019 أما معدل البطالة فحافظ على نفس النسبة حيت توزعت كالأتي معدل الشعل لسنة 2019 قدر بـ37.4% بحيث 13.8% بالنسبة للنساء و60.7 %بالنسبة للرجال أما معدل البطالة قدر بـ 11.4 %سنة 2019 موزعا كالتي 20.4% للنساء و 19.5% للرجال.

أما بالنسبة للموظفين الدائمين شهدت زيادة قدرت بـ 215 ألف موظف منها 137 ألف امرأة في المقابل انخفض حجم الموظفين غير الدائمون بنحو 282 ألف موظف منهم 137 ألف امرأة.

جدول رقم (02):يوضح السكان النشطين لكلا الجنسين ما بين 2018-2019:

	افريل 2018			ماي 2019		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
السكان العاملين	9073	1975	11048	9219	2062	11281
أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص	2751	411	3162	3085	388	3473
الموظفين الدائمين	3234	1004	4239	3313	1141	4454
الموظفين العير الدائمين	2973	483	3456	2694	480	3174
مساعدي الأسرة	116	76	192	127	53	180
السكان العاطلين عن العمل	900	478	1378	920	529	1449
السكان العاملون الحاليون	9973	2453	12426	10140	2591	12730
السكان من سن 15 فما فوق	14953	14733	29686	15190	14967	30157
معدل الشغل (%)	60.7	13.4	37.2	60.7	13.8	37.4
معدل البطالة (%)	9.0	19.5	11.1	9.1	20.4	11.4
معدل النشاط الاقتصادي (%)	66.7	16.6	41.9	66.8	17.3	42.2

Source:Ons:Donneées statistiques 2019.N°879 (ONS, Donnés statistiques , 2019)

III-2-3 – السكان العاملون حسب نوع قطاع نشاط والجنس: من قراءة للجدول رقم (03) نلاحظ أن توزيع قوى العمل اخذ قطاعين البناء والإدارة العمومية أعلى النسب بـ 16.8 %و16.1 %على الترتيب ليأخذ قطاع الصحة بنسبة أقل قدرت بـ 15.7% تلاها قطاع الصحة والعمل الاجتماعي 14.9% وقدرت نسبة القوى العاملة بقطاع الصناعات التحويلية بـ 11.5% والزراعة 9.6 %.

وعند مقارنة وتتبع تمركز القوى العاملة النسوية نجد أنها تتمركز في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 45% تلاها قطاع الإدارة العمومية بنسبة 14% وبـ 19 %في الصناعات التحويلية، من ملاحظ إن غالبيتهن يفضلن هذه

القطاعات بالإضافة الي القطاع ألخدماتي هذا راجع لعدم تطلبه لمجهود بدني عكس ما هو عليه قطاع البناء والزراعة والأشغال العمومية .

الجدول (03): يوضح عدد(بألف) ونسبة السكان العاملون حسب نوع قطاع نشاط والجنس

	ذكور		اناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
زراعة	1006	10.9	77	3.7	1083	9.6
الصناعة الإستراتيجية	141	1.5	13	0.6	153	1.4
الصناعة التحويلية	908	9.9	389	18.9	1297	11.5
بناء	1862	20.2	28	1.4	1890	16.8
تجارة	1684	18.3	91	4.4	1775	15.7
النقل والمواصلات	690	7.5	39	1.9	729	6.5
الإدارة العمومية *	1525	16.5	287	13.9	1812	16.1
الصحة والعمل الاجتماعي	746	8.1	931	45.1	1676	14.9
خدمات أخرى	658	7.1	207	10.1	865	7.7
مجموع	9219	100.0	2062	100.0	11281	100.0

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

*Non compris la santé publique

III-2-4 – توزيع السكان العاملين حسب القطاع القانوني والجنس: يوضح لنا من خلال الجدول رقم (04) أن النساء العاملات يتمركزن في القطاع العام بنسبة 61.1 %أما القطاع الخاص بنسبة 38.9% في المقابل تتوزع نسبة الذكور بنسبة اكبر في القطاع الخاص بحيث قدرت بـ67.4 %و بـ 32.6% بالقطاع العام يعود هذا الاختلاف لان النساء العاملات يفضلن بيئة العمل الأكثر ضمان و أمان وأريحية واقل استغلال لان القاع العام يحفظ حقوق ويوفر لها ظروف أكثر ملائمة

الجدول (04): يوضح توزيع السكان العاملين حسب القطاع القانوني والجنس

	ذكور		الإناث		المجموع	
	العدد (بالألف)	%	العدد (بالإلف)	%	العدد (بالإلف)	%
القطاع العام	3007	32.6	1260	61.1	4267	37.8
قطاع الخاص المختلط	6212	67.4	802	38.9	7014	62.2
مجموع	9219	100.0	2062	100.0	11281	100.0

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

يوضح لنا من خلال الجدول رقم (04) أن النساء العاملات يتمركزن في القطاع العام بنسبة 61.1 %أما القطاع الخاص بنسبة 38.9% في المقابل تتوزع نسبة الذكور بنسبة اكبر في القطاع الخاص بحيث قدرت بـ67.4 %و بـ 32.6% بالقطاع العام يعود هذا الاختلاف لان النساء العاملات يفضلن بيئة العمل الأكثر ضمان و أمان وأريحية واقل استغلال لان القاع العام يحفظ حقوق ويوفر لها ظروف أكثر ملائمة

III-2-5 – توزيع السكان العاملين ومعدل النشاط الاقتصادي حسب الفئة العمرية والجنس:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن طبيعة المجتمع الجزائر تغلب عليه فئة الشباب ما يفسر هذا ان عدد الناشطات في الفئة 25-29 سنة قدر بـ 561 ألف امرأة بنسبة 33.9% ، تم تلتها الفئة العمرية 30-34 سنة بمعدل 30.5% بعدد قدر بـ 516 امرأة لتتناقص وصولا الى بسبة 1.4% لفئة ما فوق 60 سنة فما فوق

جدول رقم (05) توزيع السكان العاملين ومعدل النشاط الاقتصادي حسب الفئة العمرية والجنس

	السكان النشطون (بالآلاف)			معدل النشاط الاقتصادي %		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
19-15	331	28	359	20.2	1.8	11.2
24-20	1058	223	1281	62.1	13.6	38.4
29-25	1603	561	2164	85.7	33.9	61.4
34-30	1583	516	2099	92.8	30.5	61.7
39-35	1461	414	1875	92.8	25.5	58.6
44-40	1224	335	1559	90.4	23.7	56.4
49-45	1098	260	1358	90.2	19.9	53.9
54-50	863	150	1013	78.6	13.7	46.1
59-55	591	75	666	60.8	8.5	35.9
+60	327	28	355	15.9	1.4	8.6
المجموع	10140	2591	12730	66.8	17.3	42.2

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

III-2- 6– معدل النشاط الاقتصادي ومعدل الشغل حسب الجنس، المستوى التعليمي ونوع الشهادة المتحصل عليها: من جدول رقم (06) يتباين لنا ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتقلدها اعلي المراتب كما نلاحظ انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة ارتفع معدل النشاط الاقتصادي والشغل رغم إن معدلات الشغل تبقى ضعيفة بالرغم من المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة الجزائرية ولو دققنا أكثر في توزع النساء حسب مهنهن نجد أن في غالبهن مهنهن فكرية علمية بنسبة 29.9 % بالعكس ما هم عليه رجال، بحيث قدر معدل النشاط الاقتصادي لذوات المستوى التعليم العالي بلغ نسبته 62.2% سنة 2019 بمعدل شغل قدر بـ47.3 %وبهذا تحتل ذوات شهادات التعليم العالي الصدارة في شغل بالمقارن مع اللواتي لهن شهادات التكوين المهني بمعدل نشاط اقتصادي قدر بـ 37.3 %ومعدل شغل بـ 30.1 %

الحدول رقم (06): معدل النشاط الاقتصادي ومعدل الشغل حسب الجنس، المستوى التعليمي ونوع الشهادة المتحصل عليها

	معدل النشاط الاقتصادي			معدل النشاط		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
بدون تعليم	37.3	4.1	15.3	36.3	3.8	14.8
ابتدائي	69.8	8.0	41.1	65.3	7.1	38.3
متوسط	76.1	11.3	51.6	67.7	9.0	45.6
ثانوي	65.5	18.8	42.9	60.0	15.3	38.3
جامعي	64.4	45.4	53.1	57.5	34.6	43.9
بدون شهادة	61.4	6.7	33.8	56.5	5.7	30.9
شهادة التكوين المهني	83.0	37.9	66.2	73.4	30.1	57.3
شهادة التعليم العالي	79.2	62.2	68.9	70.5	47.3	56.5
المجموع	66.8	17.3	42.2	60.7	13.8	37.4

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

III-2- 7 – توزيع السكان العاملين حسب الفئات المهنية الرئيسية و الجنس:من خلال جدول رقم (07) يتبين لنا هيمنة المرأة الجزائرية العاملة على قطاعات ذات المهن الفكرية والإدارية الخدماتية والحرف اليدوية، هذا بما يتوافق مع أدوارهن كامرأة في منزل من تعليم وتمريض وإدارة وطبخ وخدمات هذا بنسبة تراوحت ما بين 66.2 اي اغلبهن يعملن في هذه القطاعات وتتوزع باقي القطاعات على النسب بشكل مختلف وضعيف،وتعطي الأولية لما هو خدماتي وفي قطاع العمومي لما يتصف بالأريحية بمعنى أقل جهد ويوفر لها الأمان وظروف عمل لائق ومحترم.

الجدول رقم (07): توزيع السكان العاملين حسب الفئات المهنية الرئيسية و الجنس

	ذكور		اناث		مجموع		نسبة شغل المراة من المجموع العام
	العدد (بالاف)	%	العدد (بالاف)	%	العدد (بالاف)	%	
مدراء	329	3.6	36	1.7	364	3.2	9.8
المهمن الفكرية	528	5.7	641	31.1	1169	10.4	54.8
مدرس وسيط	356	3.9	213	10.3	569	5.0	37.5
مهن ادارية	308	3.3	408	19.8	716	6.3	56.9
خدمات تجارة	1921	20.8	202	9.8	2123	18.8	9.5
زراعة	703	7.6	50	2.4	753	6.7	6.6
الصناعة والحرف اليدوية	1610	17.5	315	15.3	1925	17.1	16.3
عمال	898	9.7	11	0.5	909	8.1	1.2
مهن ابتدائية	1939	21.0	181	8.8	2120	18.8	8.5
غير محددة	627	6.8	6	0.3	6.33	5.6	0.9
المجموع	9219	100.0	2062	100.0	11281	100.0	18.3

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

Citp08:classification internationale des types de profession 2008*

VI- الآثار الناجمة عن عمل المرأة على الأسرة:

تطرقنا فيما سبق لعمل المرأة خارج منزلها وما لها من اثأر أجابية سواء معنوية أو اقتصادية ، نقوم الآن بتسليط الضوء عن الآثار سلبية، قد تفوق خطورتها ولابد من إعطاء لها أهمية اللازمة.

VI-1- أثر عمل المرأة على الأولاد: عادة ما تخرج المرأة للعمل تاركة أولادها، وشؤونها المنزلية، الأمر الذي يتطلب منها تدبير ما خلفته وراءها، فهي إما ترسل أولادها إلى دور الحضانة وإما تجلب خادمة تساعدها، على اعتبار أن المرأة الماكثة بالبيت لها كل الوقت في رعاية أبنائها والاهتمام بشؤونهم وتلبية حاجاتهم المختلفة في أي وقت ممكن على خلاف المرأة العاملة فهي لا تجد وقتا لتلبية حاجيات أبنائها وذلك أن العمل يأخذ جل وقتها. لكن هذه النظرة السلبية تختفي تدريجيا إذ أنّ المرأة العاملة تستطيع منح أبنائها فرصة الاعتماد على الذات والاستقلال ليصبحوا قادرين على تحمل المسؤولية في غيابها ويبقى تأثير عمل المرأة على الأبناء يختلف حسب طبيعة العمل الذي تقوم به وعدد ساعات العمل ومدى بعد مقر العمل عن البيت، وهو أمر غير مستحب غياب الأم عن أطفالها لمدة أطول مع العلم أن الطفل لا يحتاج إلى الأكل والنظافة والنوم فقط بقدر ما يحتاج إلى الحنان وعاطفة الأمومة الجيّاشة وهو شيء لا يُباع أو يُكتسب لأنّه فطرة من الله منحها للمرأة بالخصوص.

VI-2- أثر عمل المرأة على نفسها: إنّ المرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فإنها تصاب بالإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي، كما أنّ تفانيها في العمل يُربِّح الكفة على الأولاد والزوج خصوصا ومنزلها

عموما، فلا تقدر على الأداء الجيد بسبب إرهاقها من العمل، بالتالي تصبح غير قادرة على التوفيق بين عملها في الخارج والتزاماتها المنزلية. وإذا حدث العكس فإنّ عملها سيتأثر بتأخرها وكثرة غيابها أو بخروجها المبكر من مكان العمل، أضف إلى ذلك كله الإرهاق والضغط النفسي وتوتر الأعصاب الذين يلاحقانها في المنزل ومكان العمل. بين ثنائية الدورين الملتصقين بها، وكذا تجد المرأة العاملة نفسها في دوامة صراع يومية بين العمل ومسؤولياتها تجاه أولادها تربيتهم، رعايتهم، مساعدتهم في دروسهم...) وبين ما يريده الزوج من حنان وتلطيف الجو المنزلي إثر عودة الزوج محملا بضغوطات عمله، وبين ما يحتاجه المنزل من تنظيف وترتيب... إلخ.

VI-3- اثر عمل المرأة على الزوج: إنّ ارتباط الأثرين الأوليين بهذا الأثر يؤثر على نفسية الزوج خاصة عندما يرى أولاده ضائعين بين خادمة عديمة الإحساس، تائهين عن دروسهم بين التلفاز والألعاب ما يتولد عنه إرهاق نفسي للزوج هذا بالنسبة للأثر الأول أما الأثر الثاني فيتمثل في إهمال شؤون المنزل وإهمال المرأة نفسها مما يبعث في نفس الرجل الملل في الحياة اليومية الروتينية مع زوجة عاملة لا تهتم بنفسها في البيت بقدر ما تهتم بزينتها للخروج للعمل، وأخيرا حينما يرى زوجته من عملها، تزيدها أعباء ومسؤوليات المنزل إرهاقا، مما يدخله في دوامة مستمرة، في خضم هذه الأجواء لا يجد لنفسه مقاما، أن يبوح باحتياجاته النفسية تجاه زوجته مما ينجر عن ذلك عوامل أخرى كالخصام المستمر والقلق وتشوش حياتهم الأسرية والتي تعود بالسلب على الأبناء. (نعيمة، 2011، صفحة ص53)

توصيات:

- حث المرأة على إعطاء الأولية لما هو أساسي في أدوارها كعملية الإنجابية والتنشئة الاجتماعية

- العمل على تخطيط الحسن وبالتالي توفيق ما بين بناء أسرة وتسيير وظيفة

- اهتما م بالصحة وتفادي الضغط ناجم عن عمل،او تداخل الواجبات،وتفادي الإرهاق الزائد.

- عدم تأخير الزواج لما له من أثار سلبية.

- ينبغي تطوير الدراسات الديمغرافية المنجزة في الجزائر وإقناع الهيئات الخاصة بدمجها ضمن برامجها وخططها التنموية المستقبلية..

- الاستثمار في تكوين وتدريب الشباب ما يعزز من مستوى المهارات الفنية والتقنية لديهم،وهذا دوره يدعم مشاركة الفعالة في ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير العمالة المناسبة بالكم والكيف المطلوبين.

الخاتمة:

إنّ المرأة الجزائرية تسعى إلى تحقيق طموحاتها و تّطوّير نفسها والتنمية محيطها، لكنها في نفس الوقت تتطلّع أن يكون هذا التطوّر محترما لأنوثتها،كما تعمل على التكامل العادل بينها وبين الرجل،

لذا نجد المرأة في مجتمعنا قد تغير موضعها من ماكثة في البيت مقتصرة على مهام الإنجابية والتنشئة الاجتماعية والتربية ورعاية أفراد الأسرة، إلى أن أصبحت تسعى لمكانة اجتماعية تضمن لها احترام والتقدير ويدر عليها مدخول اقتصادي مما يضمن لها استقلالية المالية، كما تعتبر الخروج من بيت نوع من التحرر من أركان المنزل.

من ملاحظ أن المرآة الجزائرية بلغت وتقلدت مناصب عليا ولعبت أدوار مهمة، ومن حين لأخر تحاول جاهدة شعل المكانين معا داخل البيت وخارجه ولكن هذا لايتحقق الا على حساب الآخر، فغالبهن يعطين الاولوية لما هو خارج البيت العائلي لما يعود بالسلب على أدوارها الأساسية الإنجابية والتنشئة الاجتماعية هذا الأخير التي استبدلته بدور الرعاية والحضانة مما نتج عنه أفراد لهم نقص في كل ماله علاقة بالأبوين من رعاية،كما انتشرت العزوبية وناتجة عن عزوف الشباب عن الزواج أو تأخيره، و ظهرت أسر نووية مع اندثار لغالبية التقاليد والمبادئ التي كانت راسخة في الأسرة الممتدة ذات السلطة الأبوية مما أدى إلى تبادل في الأدوار، مما ينتج عنه نقائص في تربية والرعاية والتنشئة ينعكس سلبا على المجتمع على المدى القريب، فأطفال اليوم هم جيل الغد فنحن نصنع حدفنا بأيدينا لذا لابد من ترسيخ مبادئ وقيم وأسس متينة لابد لنا أن نرتكز عليها.

المراجع:

الجريدة الرسمية رقم 14، سنة 2016.

نبيلة عيساوي، وهيبة عيساوي، مكانة المراة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث، مارس 2020، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، مجلد 09 ص ص 161-178

رحيمة شرقي، محمد صالي،عمر طعبة، (2020)،التغيرات السوسيوا ديموغرافية واعكاسها على تاخر سن الزواج، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12(01)/2020،جامة قاصدي مرباح ورقلة ص57-74.

د.دودو نعيمة، 2011، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة "دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس بسطيف "تخصص ديمغرافيا حضرية،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ص 53.

SOURCE:ONS:Données statistiques 2019.N°879

Citp08:classification internationale des types de profession 2008